قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٠١٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٨٨ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات في الخارج وتعديلاته ؛

وعلى ما عرضته وزارتي الخارجية والداخلية ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يُضم السادة الآتية أسماؤهم إلى عضوية اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات في الخارج الصادر بتشكيلها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٨٨ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه وهم :

الوزير المفوض/ ياسر حسن الشيمي - مدير وحدة مكافحة الفساد ممثلاً لوزارة الخارجية بدلاً من السيد السفير/ محمود سامي .

اللواء دكتور/ علاء عبد المعطي - مدير إدارة عامة بقطاع الأمن الوطني ممثلاً عن قطاع الأمن الوطني بوزارة الداخلية بدلاً من السيد اللواء/ هشام عبد الحميد .

اللواء/ حازم عبد الرحمن - مدير الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة ممثلاً عن الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية بدلاً من السيد اللواء/ علي سلطان .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٥ ربيع الأول سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ١٢ نوفمبر سنة ٢٠١٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي